



# اختلال هيكلية:

## تأثير تغير اتجاهات التجارة على المؤسسات المالية الدولية



محمود نجم

باحث متخصص في العلاقات الاقتصادية الدولية

بأن هذه المنظمات سيكون لزاماً عليها التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية كي تتمكن من البقاء ممثلين شرعيين بالنظام الاقتصادي العالمي.

ويشير جيم أونيل إلى أن النمو واسع النطاق الذي طرأ على حصة اقتصادات الدول الناشئة من الاقتصاد العالمي، يكاد يعتبر طفرة اقتصادية غير مسبوقة في تاريخ تطور التفاعلات الاقتصادية الدولية، ويرتبط ذلك بتصاعد وزن وتأثير الدول ذات الاقتصادات الناشئة التي تتدرج في إطار مجموعة بريكس (BRICS) التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، والتي يتوقع أن تشغل حيزاً كبيراً في النظام الاقتصادي العالمي على المدى القريب.

وفي هذا الصدد، يكشف تتبع تحولات النظام الاقتصادي العالمي عن مدى راديكالية التغير الراهن في هيكل التجارة العالمية؛ ففي بداية الستينيات من القرن الماضي، شكل الناتج المحلي الإجمالي لكل من الولايات المتحدة والدول الأوروبية ما يقرب من 67% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بالإضافة إلى اليابان التي مثل اقتصادها ما يعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وحتى في التسعينيات من القرن العشرين، ظل الثلاثة الكبار يسيطرون على اقتصاد العالم، فيما لم يتجاوز نصيب الصين نحو 3% من حجم الاقتصاد العالمي في عام 1994.

وشهد القرن الحادي والعشرون تغيراً أكثر درامية؛ حيث خسرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي نحو

لم يشهد الاقتصاد العالمي تتابعاً في التحولات الهيكلية بقدر ما يشهده في الآونة الأخيرة، ما أوجج جدلاً محتدماً حول التداعيات المترتبة على تلك التحولات، خاصة على مستوى التغيير في هيكل التجارة العالمية وأنماط الفاعلين والتفاعلات الاقتصادية التي لم تعد أحادية الاتجاه من الدول المتقدمة لنظيراتها النامية، وباتت تتسم بقدر كبير من التعقيد والتشابك.

وفي هذا الإطار، قدم الباحثان "جيم أونيل" و"أليسيو تريسي" ورقة بحثية صدرت عن مركز دراسات (بروجل) المتخصصة في الدراسات الاقتصادية، في فبراير الماضي، لرصد وتحليل التغييرات المتلاحقة في هيكل التجارة والاقتصاد العالمي، فضلاً عن صياغة رؤية لمستقبل حركة التجارة العالمية بحلول عام 2020، وكيفية مواجهة الإشكاليات الناجمة عن تلك التغيرات.

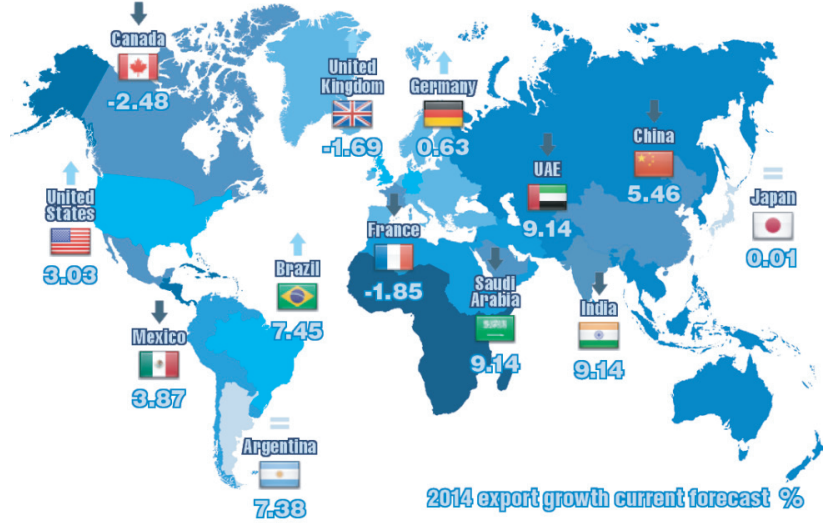
### أولاً: تطور بنية الاقتصاد العالمي

توصلت الدراسة الصادرة بعنوان "تغير أنماط التجارة العالمية مع إدارة أوروبية وعالمية غير متغيرة"، إلى أن استمرار التحولات الهيكلية في النظام الاقتصادي العالمي بهذه الوتيرة السريعة، سيؤدي إلى تهديدات غير مسبوقة لفاعلية العديد من المنظمات الدولية التي تساهم في تنظيم التدفقات الاقتصادية والمالية عالمياً، خاصة الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى، ومجموعة العشرين؛ حيث نوهت الدراسة

	2014 export growth last forecast	2014 export growth current forecast
Asia	6.1	5.2
Europe	-0.3	-0.1
Latin America	7.2	3.6
MENA	4.6	4.6
North America	2.8	1.6
World	1.5	1

World Trade Growth

Rolling six month average forecast, October 2013-March 2014 | **1.01%**  
Forecast Q4 2013 | **1.60%**



ستصل حصة دول بريكس من التجارة العالمية إلى 23%، منها 16% تخص الاقتصاد الصيني بمفرده، فيما ستتخفص حصة الاتحاد الأوروبي (أكبر كتكتل تجاري في العالم) من ثلث تجارة العالم حالياً إلى نحو 27%، وستتخفص حصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى 9%، أي ما يقرب من نصف حصة الصين.

وتعتمد الدراسة في هذه التوقعات على فرضية تقول إن وتيرة تغيير شكل الاقتصاد العالمي ستتخفص إلى النصف، أي أن معدلات نمو دول بريكس الاقتصادية والتجارية ستزيد بنصف سرعتها الحالية، وكذلك معدلات انكماش حصة الولايات المتحدة وأوروبا ستستمر بنصف السرعة، بهدف تقليص معدلات الخطأ في التوقعات الاقتصادية.

أما إذا استمر تغيير هيكل الاقتصاد العالمي بالوتيرة السريعة نفسها، فستتخفص حصة الاتحاد الأوروبي من التجارة العالمية لتصل إلى نحو 14%، فيما ستستحوذ دول بريكس، بقيادة الصين، على 31% من تجارة العالم، متجاوزة حصة الاتحاد الأوروبي؛ ما سيؤدي إلى تغيير شامل في مختلف أبعاد النظام الاقتصادي العالمي، وينهي عهداً كاملاً من التحكم الغربي في وتيرة التفاعلات الاقتصادية العالمية.

10% من نصيبهما في الاقتصاد العالمي، وهي الخسارة الكبرى منذ 40 عاماً للكتلة الاقتصادية الغربية، كما تراجع حصة اليابان بسرعة أكبر من معدلات النمو التي شهدتها منذ منتصف القرن العشرين. في المقابل، تصاعدت حصة الصين في الاقتصاد العالمي بمعدل نمو يتجاوز 5% سنوياً، وهذه معدلات غير مسبوقة في الاقتصاد العالمي.

وعلى مستوى حركة التجارة العالمية، فإن التحولات لم تكن أقل جذرية؛ إذ لم تكن دول بريكس تسيطر إلا على أقل من 6% من التجارة العالمية في أوائل التسعينيات، فيما كانت الولايات المتحدة والدول الأوروبية تسيطر على ما يقرب من 60% من التجارة العالمية حتى عام 2000، لكن بحلول عام 2011 تضاعفت حصة دول بريكس في التجارة العالمية نحو ثلاثة أضعاف، بالتوازي مع تراجع حصة الاتحاد الأوروبي بأكثر من 10%؛ ما يعكس مدى التغيير في توزيع التجارة العالمية.

وبطبيعة الحال كان النمو الاقتصادي الصيني كان بمنزلة القوة الدافعة للطفرة في حصة دول مجموعة بريكس، خاصة أن حصة الصين في التجارة العالمية تخطت كلاً من اليابان وألمانيا وإنجلترا، فبين عامي 2002 و2011 ارتفع نصيب الصين من التجارة العالمية بنحو 5.4%، فيما تراجع نصيب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 12%، وتجاوزت حصة الصين حصة دول عريقة في التصدير والتجارة، مثل اليابان وألمانيا وإنجلترا. وخلال نفس الفترة، ارتفعت حصة الصين من التجارة العالمية بـ 5.4%، فيما انخفضت حصة الدول المتقدمة ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 12%.

ومن المتوقع أن يؤدي تغيير توزيع الإنتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي إلى تحفيز تغييرات موازية في بنية النظام الاقتصادي العالمي، ووزن العملات المختلفة، ودور المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، فضلاً عن التأثير في تماسك منظمات التكامل الاقتصادي مثل الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: اتجاهات تغيير التجارة في عام 2020

تتوقع التحليلات الاقتصادية أنه بحلول عام 2020

## ثالثاً: تحديات بقاء الاتحاد الأوروبي

مالية واقتصادية متتابعة قد تعصف بالاتحاد النقدي وتؤدي إلى انهياره.

## رابعاً: تصاعد الدور العالمي لليوان

أضحت إعادة تقييم أوزان العملات العالمية من أهم حتميات التحولات الاقتصادية الراهنة، خاصة في ظل الجدل المتصاعد حول ضرورة زيادة الاعتماد على اليوان في الاقتصاد العالمي، نتيجة طفرة النمو التي يشهدها الاقتصاد الصيني، وتزايد نصيبها في التجارة العالمية. ومن المتوقع الاعتماد على اليوان كجزء من سلة العملات المتنوعة التي يصدرها صندوق النقد الدولي تحت مسمى (حقوق السحب الخاصة SDR) بهدف استعادة التوازن في النظام المصرفي العالمي.

وتوقعت الدراسة اعتماد صندوق النقد الدولي على اليوان في حقوق السحب الخاصة قبل نهاية 2015؛ إذ سيشكل اليوان ثالث أهم عملة في سلة العملات بعد الدولار واليورو، خاصة في ظل اتساع نطاق تداوله في التجارة العالمية واعتباره "واقعيًا" عملة ذات طابع عالمي.

ويتمثل التخوف الأساسي من الاعتماد على اليوان في أنه لم يخضع لعملية تحرير لسعر الصرف، مثل الدولار؛ حيث تتدخل الصين لتحديد قيمته إدارياً، كما أن الصين تدعم فقط زيادة استخدام اليوان لأغراض التجارة الخارجية، وتسعى الدولة الصينية إلى ترويج سياسات التحكم في حركة رؤوس الأموال بدعوى الحد من الأزمات المالية وتهديدات عدم الاستقرار المصرفي، مستشهدين بالأزمات المالية التي عصفت بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وبالرغم من أن صندوق النقد الدولي قد أقر بأن حدًا أدنى من الانضباط المالي قد يكون ضرورياً، فإنه لا يزال يطالب بتحرير سعر صرف اليوان؛ كي يمكن الاعتماد عليه عملة عالمية التداول. في المقابل، تبنت الصين في الآونة الأخيرة عدة إجراءات لزيادة المرونة في تحديد سعر صرف اليوان لتوسيع نطاق استقدامه في الاستثمارات الخارجية وفي التجارة الدولية.

في السياق ذاته، شهدت نهاية عام 2013 إعلان منطقة التجارة الحرة في شنغهاي، التي سيكون فيها استخدام اليوان لأغراض الاستثمار أكثر يسراً ودون قيود، فضلاً عن إعلان البنك المركزي الصيني اعتماده على العرض والطلب بصورة أكبر في تحديد سعر اليوان، وهو ما اعتبره بعض المراقبين بداية انفتاح مصرفي في السياسة المالية الصينية.

ومن المرجح في حال ضم اليوان لحقوق السحب الخاصة

يرتبط توقع الدراسة الصادرة عن مركز بروجل، حول انخفاض نصيب الاتحاد الأوروبي من التجارة العالمية بتصاعد وتيرة التحديات التي تهدد تماسك وبقاء الاتحاد التي تشمل تغير هيكل التجارة البينية داخل دوله، وتراجع المنفعة الاقتصادية من الوحدة النقدية، فضلاً عن تصاعد الاتجاهات الانفصالية داخل الاتحاد نتيجة تتابع الأزمات الاقتصادية.

وتؤكد الدراسة أنه من غير المتوقع أن يظل الشركاء التجاريون الأساسيون لألمانيا في عام 2020، كما هم في عام 2012؛ ففيما تشير التقارير الدولية إلى أن أهم أربعة شركاء تجاريين لألمانيا حالياً هم فرنسا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة؛ فإنه بحلول عام 2020 ستبدو الأمور مختلفة تماماً؛ إذ ستصير الصين أكبر سوق للصادرات الألمانية، تليها فرنسا ثم هولندا ثم بولندا.

كما يتوقع أن تتضاعف حصة واردات الصين من دول أخرى في الاتحاد الأوروبي، مثل فرنسا وإسبانيا، وبنسبة أقل من إيطاليا وبلجيكا، فيما من المتوقع أن تظل الدول الأوروبية الصغيرة تحت سيطرة نظرائها الأكثر قوة وتأثيراً بالمعايير الاقتصادية.

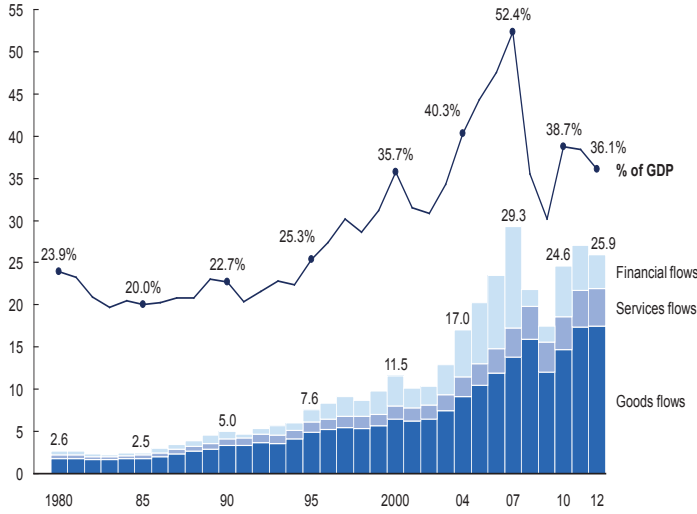
ويمكن اعتبار تصاعد حصة الدول غير الأوروبية من التجارة البينية الأوروبية بمنزلة تهديد لفاعلية الاتحاد الاقتصادي والنقدي في أوروبا، خاصة أن أحد أهم دوافع توحيد العملة بين الدول الأوروبية، يتمثل في أن معظم تجارة الدول الأوروبية تتم مع دول أوروبية أخرى في ظل الروابط التجارية الاستثنائية بين الدول الكبرى في القارة، خاصة ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، فإذا ما تغير هذا الوضع لصالح زيادة حصة تجارة الدول الأوروبية مع دول من خارج القارة، فهذا يعني تراجعاً تدريجياً للمنفعة الاقتصادية للاتحاد النقدي؛ ما سيفقد الاتحاد الأوروبي غاية بقاءه الأساسية.

على مستوى آخر، فإن هذا السيناريو سيدفع كل دولة أوروبية إلى صياغة سياسة نقدية مستقلة عن بقية دول الاتحاد نتيجة التفاوت في مدى كثافة التفاعلات الاقتصادية، وتنوع الشركاء التجاريين واختلاف معدلات النمو الاقتصادي والافتقاد إلى التنسيق بين القطاعات الاقتصادية، ومن ثم ستتتهي المنفعة الاقتصادية للعملة الأوروبية الموحدة.

علاوة على ذلك، فإن الأطروحات الاقتصادية الرئيسية التي تحكم التعامل في نطاق جغرافي مترابط بعملة موحدة؛ تؤكد أن عدم التجانس في الشركاء التجاريين للدول الأوروبية، وامتداد مسارات التفاعل التجاري لدولها إلى خارج الإقليم الأوروبي، واعتماد الناتج المحلي الإجمالي لكل منهم على صادراتهم لشركاء خارج الاتحاد، سيؤدي إلى تفجر أزمات



Goods, services, and financial flows; share of GDP, 1980-2012  
\$ trillion, nominal; %



SOURCE: Comtrade; IMF Balance of Payments; World Trade Organization; McKinsey Global Institute analysis

حجم الاقتصاد الإيطالي، ومع ذلك تحتل روما موقعا متميزا في صندوق النقد الدولي، وهي عضو في مجموعة السبع الصناعية الكبرى، واستمرارها داخل مجموعة السبع قد يصبح غير مبرر في المستقبل القريب في ظل تراجع مكانتها الاقتصادية.

وتشير الدراسة إلى أن استمرار دول مثل إيطاليا في مجموعة السبع الكبار، لن يكون في مصلحة الاقتصاد العالمي؛ لأنه سيقبل من دور المجموعة في إدارة الاقتصاد العالمي، وسيحولها من مجموعة من المفترض أنها تمثل أكبر الاقتصادات، إلى نادٍ للديمقراطيات الغربية، بما يهدد بقاءها إذا لم تنجح في ضم القوى الاقتصادية الصاعدة، خاصة الصين، وممثلين عن دول بريكس مع تمثيل أوروبا بمقعد واحد في المجموعة.

وفي المحصلة النهائية، سيؤدي إصلاح بنية مجموعة السبع الصناعية الكبرى وجعلها أكثر فاعلية وتمثيلاً للقوى الاقتصادية الصاعدة إلى أنه سيصبح من اليسير إصلاح مؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، خاصة نظم التصويت الداخلي، بهدف حماية النظام النقدي العالمي من الانهيار، خاصة أن الكونجرس الأمريكي لم ينجح هذا العام في التصديق على زيادة حصص الدول المالية في صندوق النقد الدولي بهدف نقل 6% من حقوق التصويت للدول النامية، وتمكينها من أداء دور أكبر في إدارة المؤسسة المالية الأهم عالمياً. في المقابل، إذا تمسكت الدول الغربية بالإبقاء على الوضع الراهن، فإن انهيار النظام الاقتصادي العالمي قد يصبح سيناريو مطروحاً بقوة.

الصادرة عن صندوق النقد الدولي، أن تؤدي تلك العملة المحاسبية دوراً أكثر تأثيراً في النظام النقدي العالمي، بحيث تصبح عملة فعلية توازن الدور العالمي للدولار، وفي هذا الصدد، يشير عدد كبير من الاقتصاديين الصينيين إلى أنه في حالة ضم الروبل الروسي واليوان الصيني إلى سلة عملات "حقوق السحب الخاصة" فإنها قد تصبح عملة موازية للدولار، كعملة رئيسية قابلة للتداول في مختلف دول العالم، بالرغم من إقرار الدراسة بصعوبة إحلال أي عملة محل الدولار في الأمد القريب.

### خامساً: إصلاح النظام الاقتصادي العالمي

تفرض التحولات الهيكلية سאלفة الذكر ضرورة إصلاح بنية النظام الاقتصادي العالمي عبر اتباع ترتيبات جماعية تعبر عن التنوع الراهن وصعود قوى اقتصادية جديدة ذات تطلعات عالمية، وفي هذا الإطار، توصي الدراسة بأن يتم التوافق بين الصين والأقطاب الاقتصادية العالمية على تحرير سعر صرف اليوان طوعاً مقابل تنازل الولايات المتحدة والدول الأوروبية عن بعض حصصهم التصويتية في المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي لصالح الصين، ومجموعة بريكس، بحيث تصبح تلك المؤسسات أكثر تمثيلاً وتستعيد جانباً مهماً من شرعيتها الدولية.

ومن المرجح أن يواجه الاتحاد الأوروبي التحديات التي تهدد بقاءه بتحقيق التوازن بين ترسيخ دعائم الاتحاد وتحقيق مزيد من المرونة في تفاعلاته الدولية؛ حيث تقترح الدراسة ضرورة تمثيل الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة في المؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، ومجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى، على أن يُسمح للدول الأوروبية الكبرى بتمثيل ذاتها فردياً داخل مجموعة العشرين. وفوائد هذا الاقتراح هي توحيد صوت الاتحاد وتوجهه، بالإضافة إلى إتاحة مساحة أكبر للصين وغيرها من الدول التي تتزايد حصتها وتأثيرها في الاقتصاد العالمي.

في المقابل، تقلل الدراسة من احتمالية تحقق ذلك الاقتراح في ظل اتجاه تجارة الدول الأوروبية إلى خارج الاتحاد؛ حيث ستكون تلك الدول أكثر ميلاً لتمثيل ذاتها فردياً في المؤسسات الاقتصادية الدولية في الوقت الذي ستراجع فيه منفعة تنسيقها مع الدول الأوروبية الأخرى، خاصة أن دولاً قد تفقد مكانتها الاقتصادية في ظل هذه التحولات؛ بسبب تراجع أدائها الاقتصادي.

وتستدل الدراسة بحالة إيطاليا التي لا يقل حجم اقتصادها عن ربع الاقتصاد الصيني، ولا يزيد عن حجم أي اقتصاد دولة من مجموعة الاقتصادات الناشئة (بريكس) وبحلول عام 2020 سيكون حجم الاقتصاد الصيني 6 أو 7 أضعاف